

هو ابو الزرع

والدخول على النساخ خصوص بغير المعاد وعام بالنسبة الى غيرهن واليه من اعتبار امر اخر وهو ان يكون الدخول مقتضياً للمخلة اما اذا لم يقتض ذلك فلا يتشعب واساقوله صلى الله عليه واله ولم المحم والموت فتاويله يختلف بحسب اختلاف الموفان حمل على محرم المراه فيحتمل ان يكون قوله المحم الموت بعين انه لا بد من اياحه ودخوله كما انه لا بد من الموت وان حمل على من ليس بمحرم فيحتمل ان يكون لهذا الكلام خرج مخرج التعليل والدعا لا ندرم من قائله طلب الترخيص بدخوله مثل هؤلاء الذين ليسوا بمحرم فغلب عليه لاجل هذا التصد المنصوم بان جعل دخوله الموت عوضاً عن دخوله وجرأ عن هذا الترخيص على سبيل التناول والدعا كما ترى مقال من قصد ذلك فيمكن الموت عن دخوله عوضاً من دخول المحم الذي قصد دخوله ويجوز ان يكون تشبه المحم بالموت باعتبار كراهته لدخوله وتشبه ذلك بكراهية دخول الموت باب الصدقات الحديث الاول عن انس ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه واله لم اعترق صتيه وجعل عتقها صدق اقرباه قوله وجعل عتقها صدق اقرباه يحتمل وجهين احدهما ان يكون تزوجها بغير صدق على سبيل اخصوصيه برسول الله صلى الله عليه واله ولم فلما كان عتقها قائماً مقام الصدقات اذ لم يكن عوض غيره صبي صدقاً ألوجه الثاني قول بعض الفقهاء انه اعتمها وتزوجها على قيمتها وكانت مجبولة وذلك من خصائصه صلى الله عليه واله ولم وقال بعض اصحاب الشافعي انه شرط عليها ان يعتقها ويتزوجها فقبلت فلزمها الوفاة وقد اختلف الفقهاء فيمن اعتمه على ان يتزوجها ويكون عتقها صدقاً يقال جماعة لا يلزمها ان تزوج به وعن قال به مالك ذلك والشافعي وابوخنيفة وهو ابطال للشرط قال الشافعي فان اعتمها على هذا

الشرط

الشرط قبلت عتقها اعتقت ولا يلزمها الوفاة بتزوجه بل عليها قيمتها لانه لم يرض بقومها بماذا وصار ذلك كسائر الشروط الباطلة وكسائر ما يلزم من الاعراض لمن لم يرض بالمجان وان تزوجه على مهر يتفقان عليه كانت لها ذلك المهر وعليها قيمتها للسيد وان تزوجه على قيمتها فان كانت القيمة معلومة لها وله صح الصدق ولا يتبع له عليها قيمه ولا لها عليه صدق وان كانت مجبولة فالاصح من وجهي الشافعي رحمه الله تعالى انه لا يصح الصدق ويجب مهر المثل والنكاح صحيح ومنهم من صح الصدق بالقيمة المجهولة على ضرب من الاستحسان وان العقد فيه ضرب من المسامحة والتخفيف وذهب جماعة منهم الثوري والرهري وقول عن احمد واسحق ايضاً انه يجوز ان يقبها على ان تزوج به فيكون عتقها صدقاً ويلزمها ذلك ويصح الصدق على ظاهر لفظ الحديث واوله الاولون بما تقدم من انه جعل عتقها صدقاً اي قائماً مقام الصدقات فسميها باسمه والظاهر مع الفريق الثاني والقياس مع الاولين في تزوجين قلن نشاس قيس وظاهر نشاس ظاهر الحد يد مع احتمال الواقعة للخصوصيه وهي وان كانت خلاف الاصل الا انه يستأنس في ذلك بكثره خصائص الرسول صلى الله عليه واله لم في النكاح لاسيما هذه اخصوصيه لقوله عن وعلا وامراه مومنتان وهبت نفسها للنبي الابه ولعله يوخذ من الحديث استحباب عتق الامه وتزوجها كما جاء مصرحاً به في حديث اخر الحديث الثاني عن سهل بن سعد انه الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه واله لم جات امرأه فقالت ابي وهبت نفسي لك فقامت طويلاً فقال رجل من وجهها ان لم يكن لك حاجة فقال هل عندك من ثمن تصدقها فقال ساعدي الا ان اري هذا فقال النبي صلى الله عليه واله لم ان اراك ان اعطيتها جلست ولا ان اراك فالتمس